KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أهمية السياسة الإعلامية والتحليل الإخباري في معالجة الازمات في العراق– أزمة المياه أنموذجا

The importance of media policy and news analysis in the water crisis in Iraq: a conceptual approach

أ.د. حامد حسينيان
الباحث أكرم جفات كريم محمود
جامعة الأديان والمذاهب/ إيران
Prof Dr.Hamid Hosseinian
Researcher Akram Jafat Karim
University of Religions and Sects/Iran

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.178(A).21713

الملخص:

تكمن أهمية البحث في إيجاد سياسة إعلامية فاعلة من خلال الأدوات التحليل الإخبارية لتحقيق الأهداف مما يسهم في تسليط الضوء على أزمة المياه التي تعد من المشاكل الخطيرة، مما يحتم على الحكومة والجهات ذات العلاقة في تحقيق الموائمة بين التوجه الحكومية والسياسة الإعلامية والاخبارية لتسليط الضوء على المستوى المحلي والمستوى الدولي وفق الأطر القانونية واستحقاق العراق التاريخي والجغرافي الذي كفلته القوانين الدولية التي ترسم العلاقة بين الدول المشتركة في الأنهر سوء دول المنبع أو دور المصب، مما يجعل الإعلام الوسيلة الفاعلة والمهمة لجلب الحقوق المائية لنهري دجلة والفرات، وهذا يعتمد على التنويع الإعلامي وعلى تبني سياسة إعلامية كفوئة من شانها أن تعطي الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع كالحقوق المائية للعراق وكيفية مجابهة أزمة التصحر وقلة المياه التي سببها الاحتباس الحراري وإيجاد الطرائق الحديثة التي تتعلق بإدارة المياه وكذلك إلزام الدول بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تعطي الحقوق المائية بين الدول المتشاطئة بما فيها تركيا والعراق.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الإعلامية، التحليل الإخباري، معالجة الازمات، أزمة المياه، العراق.

Abstract:

The importance of the research lies in creating an effective media policy through news analysis tools to achieve the objectives, which contributes to shedding light on the water crisis, which is one of the serious problems. This requires the government and relevant authorities to achieve harmony between the government's approach and the media and news policy to shed light on the local and international levels in accordance with the legal frameworks and Iraq's historical and geographical entitlement guaranteed by international laws that define the relationship between countries sharing rivers, whether the source countries or the downstream countries. This makes the media an effective and important means to bring about water rights for the Tigris and Euphrates rivers. This depends on media diversification and the adoption of an efficient media policy that would provide social and political awareness in society, such as Iraq's water rights and how to confront the desertification crisis and water scarcity caused by global warming, and finding modern methods related to water management, as well as obligating countries to adhere to international laws and agreements that grant water rights between riparian countries, including Turkey and Iraq, and obtaining appropriate water shares.

Keywords:Media policy, news analysis, crisis management, water crisis, Iraq.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 **International License.**
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقع خارج حدوده . فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات، وهذان النهران شكلا أهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد ما بين النهرين، وبلاد الرافدين ولما كانت مصادر ومنابع هذين النهرين تقع خارج حدود العراق الأقليمية فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعهما ومصادرهما وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده.

يضطلع الاعلام بمهام كبيرة وخطيرة في المجتمع، اذ يرى المتخصصون انه أحد الاركان المهمة لتطوير البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية في اطار وسائل الاتصال المختلفة .

وانطلاقاً من هذا الفهم فان ارتباط الاعلام بالسياسة يوضح حقيقة كون الاعلام يستطيع ان يخدم العمل السياسي بشرط ان يعد له اعداداً جيداً وان تتوافر له الموارد البشرية والمادية المطلوبة. لذلك وضعت النظم السياسية المختلفة في العالم فلسفة خاصة للاعلام تستمد اصلاً من السياسة التي تنتهجها الدولة، لذا تستمد السياسة الاعلامية في أي دولة خصوصياتها واهدافها واتجاهاتها من العقيدة السياسية لتلك الدولة ونظامها السياسي القائم وتسير وفقاً لذلك· وللاهمية التي توليها النظم السياسية للاعلام، وضعوه مرآة عاكسة للسياسة بدليل تأكيد الكثير من الباحثين ان الاعلام هو الوجه الآخر للسياسة، فأن أي زعيم سياسي لا بد ان يولي الاعلام ووسائله قدراً معيناً من الدعاية والاهتمام يكبر أو ينقص تبعاً لحجم المسؤولية السياسية ومنهج التفكير عند هذا القائد أو ذاك.

ولعل هذا التفاعل الحيوي ما بين السياسة والاعلام يجعل من الضروري امتلاك الاعلام لرؤية سياسية امراً مهماً، تجعله ضمن مستويات السياسة الداخلية والخارجية وسيلة لتحقيق أهداف يحددها القرار السياسي، وبالتالي فان هوية الرسالة تعتمد الموقف السياسي وتعكسه. ان أزمة المياه التي تعصقف في المنطقة والعراق تحديداً هي ليست فقط محصورة بذلك بل هي امتدت إلى أكثر دول العالم المتشاطئة فيما بينها نتيجة الظروف الجوية وظاهرة الاحتباس الحراري التي أدت إلى شحة المياة وقلة تساقط الأمطار مما سبب مشاكل جيوسياسية واقتصادية وأمنية على المنطقة برمتها، وهنا يأتي دور السياسة الإعلامية والتحليل الإخباري في تسليط الضوء على جانب مهم وحيوي مرتبط بجميع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مفاصل الحياة للانسان مما يحتم الأهمية القصوى بالعمل نحو توضيح الصورة عن مشاكل المياه سواء كانت في الداخل أو مع الدول المتشاطئة لإبرازها للرأي العام والرأي الدولي والمنظمات الدولية التي تعنى بهذا الجانب.

المبحث الأول: منهجية البحث:

أولا: مشكلة البحث

ان للسياسة الإعلامية تأثير كبير في أزمة المياه في العراق، انطلاقا للوصول الى عمل إعلامي متميز يجب ان يكون هناك التنويع الإعلامية والتحليل الإخباري ومن منظور شامل في المادة الإعلامية التي تقدمها الوسائل الإعلامية، اذ يعد التحليل الإخباري احد المفاهيم الديناميكية والتي تركز على جوهر الاعمال الإخبارية ومدى تحليلها بالجمهور المحلي والخارجي وامكانية تكييف السياسة الإخبارية وجعلها اكثر تأثير للوصول الى أهداف النتاج الإعلامي الذي تتبناه الحكومة. وهذه سيساهم في صياغة واتخاذ القرار الخاص بأزمة المياه من اجل الوصول الى اهداف تساهم في تسليط الضوء على أزمة المياه في العراق لذا تكمن مشكلتنا بالآتي :

(هل ان للسياسة الإعلامية والتحليل الإخباري لها دور في تسليط الضوء على أزمة المياه في العراق؟)

وهنا سينبثق عدد من تساؤلات البحث ومنها :

أ – هل للسياسة الإعلامية تركيز على أزمة المياه في العراق؟

ب– هل هل التحليل الإخباري له دور وفعالية في تسليط الضوء في موضوع أزمة المياه في العراق؟

ج– هل التنويع الإعلامي له أهمية في تحقيق أهداف الإعلام الحكومي مما يحصل من أزمة في المياه؟

ثانيا: أهداف البحث

بعد ان تم توضيح المشكلة الرئيسية وتساؤلات البحث فلابد من تحديد الاهداف النهائية التي تسعى البحث الحالية الوصول اليها لتحقيق غاياتها وتمكين الاستفادة منها من لدن متبني السياسة الإعلامية وهذه الاهداف هي :

١– مدى توافر القدرة للسياسة الإعلامية الحكومية على بث ثقافة ترشيد المياه والحفاظ على هذه الثروة المهمة في حياة المجتمع .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢- إيجاد مستوى الالتزام الذي يمكن ان توفره المؤسسات الإعلامية وخصوصاً التي تخضع لسياسة الحكومة في تحقيق أهداف من شأنها أن تساهم في تقليل من مشاكل المياه التي تحصل في البلد.

٣- معرفة الدور الذي يؤديه التحليل الإخباري من خلال وسائل الإعلام المتنوعة في دعم قضية أزمة المياه للوصول الى تحقيق سبل التعامل معها على المستوى المحلي والاقليمي والدولي وحتى على مستوى القانون الدولي..

٤- معرفة دور الجمهور في تحقيق ترشيد كفوء للمياه وطرائق الحديثة في استخدام المياه خصوصاً في المجالات الزراعية والصناعية .

٥- معرفة طبيعة العلاقة بين مبادئ السياسة الإعلامية والتحليل الإخباري وأزمة المياه.

ثالثا: أهمية البحث

على الرغم من الاهمية الاستراتيجية التي تقدمها السياسة الإعلامية اليوم وخصوصاً المؤسسات الإعلامية ذات التوجه والتركيز على الأداء الحكومي وانعكاس ذلك على أزمة المياه والمحافظة على الشريان الحيوي في الحياة أو وهو الماء وهذا سيخلق نوع من الوعي الاجتماعي لدى الناس لطبيعة وطرائق الاستخدام للمياه مما يجعل من السياسة الاعلامية ذات ثقة في التكامل الداخلي والخارجي لأزمة المياه.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث:

مفهوم وتعريف السياسة الإعلامية:

من أجل الوصول الى مفهوم واضح للسياسة الاعلامية أو الاتصالية لا بد من توضيح ذلك التطابق الضمني لمفهوم الاعلام والاتصال لكونهما أكثر المصطلحات ذكراً في المصادر الاعلامية ووسائل الاعلام المختلفة والذي يتبين من التعريفات التي وضعت لكل منها، اذ يعرف بعض المختصين الاعلام بأنه نشر المعلومات السليمة والدقيقة بحيث تؤثر في الناس تأثيراً واعياً الهدف منه التنوير وتعريف الجماهير بالحقائق الواجبة لخدمة الحقيقة والمجتمع والافراد [١].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يرى آخرون الاتصال بأنه فن نقل المعلومات والافكار والاتجاهات من طرف الى آخر من خلال عملية اجتماعية معقدة، تنطوي على عملية تفاعل حيث تعتمد اعتماداً كاملاً على الاتصال الذي لا يحصل أي تفاعل اجتماعي بدونه، أي لا يحصل تأثير متبادل في السلوك من خلال الكلام والاشارات، باعتبار ان موقف التفاعل الاجتماعي يتضمن ذات تنظيم نفسي واجتماعي هي الافراد والجماعات وعمليات معرفية متعددة كالاحساس والادراك والتفكير وما يترتب على هذه العمليات من تغييرات في سلوك الفرد أو الجماعة[٢].

اذن نستنتج من هذين التعريفين ان هناك تطابقاً ضمنياً بين مفهومي الاعلام والاتصال يتضح من كون الاعلام نشاطاً اتصاليا تنسحب عليه كافة مقومات النشاط الاتصالي ومكوناته الأساسية وهي مصدر المعلومات والرسائل الاعلامية والوسائل الاعلامية التي تنقل هذه الرسائل الى جمهور المتلقين والمستقبلين للمادة الاعلامية، وترجع الاثر الاعلامي[٣].

وانطلاقاً من هذا التطابق، وضع الباحثون عدة تعريفات للسياسة الاعلامية الاتصالية التي تعرف بأنها مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وادارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم واشكال الاتصال المختلفة، على الاخص منها وسائل الاتصال الجماهيري والاجهزة الرئيسية للمعلومات من أجل تحقيق افضل النتائج الاجتماعية الممكنة في اطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة[٤].

ويعرفها اخرون بأنها الممارسات الواعية والمدروسة، والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما والتي تهدف الى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الامثل للامكانيات أو المصادر البشرية والطبيعية في المجتمع[٥].

ومن هذا نستنتج ان السياسة الاعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها ولا يمكن ادراكها الا من خلال معرفة السياق العام لهذه الحقائق والبيئة التي تحيط بها .

ويؤكد المختصون بحقل السياسة والاعلام وجود مؤشرات لظهور السياسة الاعلامية تحدد دورها في المجتمع وتبنى على اساسها فلسفتها الخاصة بها، ومن هذه المؤشرات طبيعة النظام السياسي وعلاقة الفرد بالدولة ونظام العقيدة فيه[٦].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وتتفاوت المجتمعات في العالم بدرجة اكتساب المعرفة ومقدار التطور الحاصل في شتى ميادين الحياة الامر الذي ينعكس على مدى وضوح الرؤية للسياسة الاعلامية المتبعة من دولة لاخرى، وقد يكون مقدار التطور مقياساً لذلك، ولا يعني– بالضرورة – ان تكون .. السياسة الاتصالية معلنة أو مكتوبة في وثيقة ما، بل ان القليل من مكونات السياسة هو الذي يدون، وطبيعي ان عدم وجود هذه الوثيقة لا يعني عدم وجود سياسة اتصال، ولكنه يعني ان الصورة غامضة غير واضحة المعالم، وهو ما ينبغي ان تبذل الجهود لتفاديه[٧].

ويركز الباحثون على اعتبارات عدة موجهة وضابطة للنظام الاتصالي وما يحتويه هذا النظام من مكونات مختلفة الا أن السياسات الاتصالية تتناول النظام الاتصالي كله بمكوناته وهياكله ووظائفه وجوهره ومضمونه الى جانب مجموعة من الاعتبارات المتنوعة الضابطة والموجهة للنظام مثل الاعتبارات السياسية والتشريعية والاجتماعية والاخلاقية والتقنية والاقتصادية، والادارية والقانونية والبحثية .. [٨] .

انواع السياسة الإعلامية:

السياسة الاعلامية تكمن في انها مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة من أجل تحقيق افضل النتائج الاجتماعية الممكنة في اطار الانموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة، وان دراسة السياسة الاعلامية تجعل تطرق الباحث الى السياسات الاعلامية في الوطن العربي امراً ضرورياً، فهناك نوعان منها على صعيد بناء الرسالة الاعلامية وهما :

١- السياسة الاعلامية على المستوى القطري[٩] :

تمثل هذه السياسات توجهات النظام السياسي واهدافه المركزية متبنية الفكر السياسي للدولة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية.

وعادة ما تعكس فلسفة الدولة ونظامها من خلال الربط بين خطط الدولة الانمائية وسياسة الاعلام الداخلية للتعبير عن مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وتشترك السياسة الاعلامية الوطنية لكل قطر عربي بسمات مشتركة يعبر عنها بمضمون الرسالة الاعلامية، فهي تركز على الشخصية الوطنية لتلك الدولة وحماية الدولة من الغزو الثقافي والاعلامي والتعبير عن ايديولوجية الدولة والمشاركة في الحملات التنموية والثقافية والاجتماعية .

٢- السياسة الاعلامية على المستوى القومي ١٠

تتضح هذه السياسة من خلال تعريف الاعلام العربي المشترك بانه النشاط الاعلامي والدعائي الذي تمارسه مؤسسات جامعة الدول العربية لتحقيق اهداف وغايات من شأنها التعبير عن مصالح الامة العربية سياسياً واعلامياً وعربياً ويقف في مقدمتها الصراع العربي الصهيوني بعده قضية العرب المركزية فضلاً عن التعبئة المعنوية والسياسية والقومية للانسان العربي .

ان اختلاف الانظمة في العالم يحتم على الاعلام والقائمين عليه التكيف او التأقلم مع النظام الذي تسير عليه الدولة، فهنالك النظام الليبرالي الذي يسمح بموجبه اطلاق حق العمل الاعلامي للمواطنين جميعاً، ولا يعني اطلاق مثل هذا الحق الابتعاد عن احترام الدستور للدولة والمس بالحياة الشخصية للافراد بحجة منح الحرية الى اقصاها، بل ان المؤسسات الاعلامية تلزم العاملين فيها بشروط العمل الذي يُعد أحد ابواب السياسة الاعلامية الداخلية للمؤسسة.

ومن جانب اخر فان هناك انظمة تنحو منحى اشتراكياً وتتبع المركزية في ادارة نظام الاتصال والاعلام فيه بحيث تشترط على من يريد ممارسة العمل الاعلامي الحصول على ترخيص مسبق من الحكومة وهذا ما نجده بوضوح في النظام الاتصالي المتبع في العراق للمدة من ١٧ تموز ١٩٦٨ الى ٩ نيسان عام ٢٠٠٣، كما ان هناك انظمة اخرى تأخذ باسلوب القيد المسبق لدى الاجهزة الحكومية قبل مزاولة العمل الاعلامي كما في دولة الامارات العربية المتحدة [١١].

اذن السياسات الاعلامية –كما عرفنا من قبل – تترجم إرادة السلطة السياسية ونظامها الدستوري والقانوني.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تعد التنظيمات المهنية الجهة المعنية أساساً بتنظيم حقوق القائمين بالاتصال وحمايتهم لان هذه التنظيمات –في مجالات الاتصال والاعلام – هي احد الاجهزة المشاركة في وضع السياسات الاتصالية والاعلامية في جوانبها المهنية والعملية وتحدد التزاماتهم المهنية ومسؤولياتهم وواجباتهم حيال المهنة وحيال المجتمع ووضع اخلاقيات ومواثيق الشرف المهنية ومراقبة تطبيقها، الى جانب الاشراف على الممارسة المهنية نفسها ويتباين شكل هذه التنظيمات المهنية وطبيعتها تبعاً للايديولوجية القائمة التي تسمح بـ/ او تقوم هي بانشاء التنظيم المهني. ففي الدولة الليبرالية يشترك القائمون بالاتصال على اساس تعاوني في تنظيم الممارسة المهنية في اطار نقابي، وفي الدول الاشتراكية تضطلع هذه التنظيمات المهنية بمهام ومسؤوليات مكثفة، فقد تتولى هذه التنظيمات ادارة المؤسسات ومباشرة عمليات التدريب واجراء البحوث.

اما الضمانات المهنية التي تسعى اليها هذه التنظيمات فتشمل حق الاعلامي في الاطلاع على الحقائق وعدم جواز الضغط عليه لافشاء أي سر من اسرار المهنة، وحريته في الاحتفاظ بسرية مصادره كلها، وعدم جواز اعتقاله او حجزه او توقيفه او التحقيق معه بسبب المهنة الا عن طريق السلطات القضائية غير الاستثنائية، وعلى النقابة ان تنيب احد المحامين للدفاع عنه[١٢]

يضطلع حارس البوابة في العمل المهني الاعلامي بأهمية كبيرة بسبب دوره المؤثر في الاحتكام للقيم التي تمكنه من انتقاء الاخبار والموضوعات الصالحة للنشر من عدمها .

ان وجود سلسلة من حراس البوابة في العمل الاعلامي يعني ان المادة الاعلامية تمر بعدة مرشحات قبل اقرارها بشكلها النهائي .

كما ان هذه السلسلة سوف تنتهي عند الحد الذي تصل فيه الاخبار أو الموضوعات الى حارس البوابة الرئيس والذي نسميه بمدير التحرير او مساعد رئيس التحرير الذي ينتقي هذه الموضوعات والأخبار ويقرر صلاحيتها للنشر[١٣] من عدمها وقد وصفه البرت ل. هستر بانه: ضمير الصحيفة، لأنه الشخص الذي يقف عند الباب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الموصل بين الاعلامي وقارئ القصة الخبرية بصفته الحكم الاخير على الاسلوب والذوق والجودة، اذ تعتمد المصداقية– في معظمها– على هذه المعايير الثلاثة [١٤].

ولا شك في ان هناك جملة اعتبارات يضعها حارس البوابة الرئيس بالحسبان عند انتقائه للمادة الاعلامية الصالحة للنشر او ما نسميه بالقيم التي يحتكم اليها في اختيار المادة الاعلامية .

ولعل اول هذه الاعتبارات هو ما يتوافق مع السياسة الاعلامية النابعة من البيئة السياسية والايديولوجية والقانونية للدولة .

تخضع المؤسسات الاعلامية في اغلب دول العالم الى طبيعة النظام السياسي الحاكم في تلك الدول وتستمد سياستها منه. وتؤثر هذه السياسة وقوانين المطبوعات واللوائح المنظمة للعمل الاعلامي في ادارة المؤسسات تأثيرا مباشراً وغير مباشر، فهي تؤثر في طبيعة الرسالة الاعلامية كما تؤثر في التوظيف وعلى عملية النشر ذاتها، وفي اتخاذ القرار [١٥].

وتأتي تطبيقات السياسة الاعلامية للدولة على المؤسسات الاعلامية باشكال مختلفة للسيطرة عليها وبحسب طبيعة تلك السياسة، ففي الوطن العربي مثلاً هناك قيود قانونية مفروضة على المؤسسات، فضلاً عن وجود كوابح سياسية او اقتصادية او اجتماعية، الى عوامل ضغط داخلية ترتبط بطبيعة المؤسسة نفسها من حيث بيئتها التنظيمية وملاكاتها التي تتلخص بالعناوين الاتية [١٦]:

١. حق الدولة في منح الترخيص وسحبه والاشراف المباشر : فمثلاً وجود وزارات الاعلام في الوطن العربي تمتلك الحق في منح الترخيص وسحبه للمؤسسات الاعلامية كالمؤسسات الاعلامية ومؤسسات الطباعة والنشر بينما لا توجد في كثير من الدول الاوربية والاميركية وزارة الاعلام اصلاً. كما تقوم هذه الوزارات او الجهات المتخصصة بالرقابة بمتابعة المؤسسات الاعلامية ورصد ما تنشره مما يمكن عدّه مخالفات للسياسة العامة، كما في الاردن وتكون قرارات سحب الترخيص بناءً على درجة مخالفات المؤسسة الاعلامية لقوانين المطبوعات، والوجه الاخر لتطبيقات السياسة الاعلامية للدولة يكمن في اشرافها المباشر وملكيتها لوسائل النشر المختلفة .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كما ان الدولة هي التي تقوم بتعيين المديرين ووضع سياستها الاعلامية وهي التي تحدد ميزانيتها وتؤثر في الادارات بالضغط على الموظفين في وظائفهم

٢. السيطرة الاقتصادية عن طريق تحكم مالك وسائل الاعلام لها سواء أكان المالك هو الدولة أم الافراد وكذلك عن طريق تأثير المعلن في الادارة. وفيه يقرر مالك المؤسسة الاعلامية سياستها واهدافها ويقوم بتوجيهها سواء أكان هو مديرها ام لا .

٣. القوانين واللوائح المنظمة للاعلام، وفيه يحق للدولة منح الترخيص وسحبه.

تتجسد تطبيقات السياسة الإعلامية للدولة في مضمون الرسالة الاعلامية عن طريق فرض الرقابة التي تعرف بأنها حجب تداول الآراء والأفكار التي تتناقض والمفاهيم العامة لمجتمع من المجتمعات، إضافة الى قيام المجتمع برقابة أعمال الدولة كي لا تتعسف في استعمال السلطة [١٧].

التحليل الاخباري:

يعد التحليل الإخباري الخطوة الأولى لحصول الاعلامي على المعلومات والبيانات حول حدث او موقف معين[١٨].

فالدراسة التحليلية هي العملية التي تتضمن مجموعة الخطوات التي يقوم من خلالها المحرر الاعلامي بالبحث عن بيانات ومعلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما[١٩].

بمعنى آخر يجيب على كل الأسئلة التي قد تتبارد إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث أو التصريح، ثم يقيم هذه المعلومات، ويحررها بأسلوب اعلامي مناسب وفي شكل اعلامي مناسب[٢٠].

الاعلام كغيره من العلوم الأخرى يتابع النمو المضطر للعالم وتتماهى معه في دعة وانسجام لهذا فلا غرابه في هذا لعنوان فهناك العديد من المجددين في وسائل الاعلام الذين يعترضون على نمطي الأساليب والقوالب وينادون بالتغير والتطوير ,إلا أن هذا التغيير لابد أن يكون وفق أسس علمية وموضوعية بحثه بعيداً عن العشوائية وعن التجديد من أجل التجديد ,كما أن الضغوطات التي تعرض لها الاعلام خلال العقود الماضية من داخل المؤسسات الاعلامية، ومن خارجها [٢١].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التغطية الإخبارية:

يقصد بالتغطية الخبرية عملية الحصول على البيانات والتفاصيل لحدث معين والمعلومات المتعلقة به، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه، وأسماء المشتركين فيه وكيف وقع، وغير ذلك من المعلومات التى تجعل الحدث مالكاً للمقومات والعناصر التى تجعله صالحاً للنشر [٢٢].

ويرى أساتذة الإعلام أن مفهوم التغطية الخبرية يشتمل أيضا على تقويم المادة الإخبارية وتحريرها بأسلوب اعلامى مناسب وشكل اعلامى إخبارى مناسب[٢٣].

فالتغطية الخبرية إذن هى العملية التى يقوم من خلالها المحرر الاعلامى بالحصول على المعلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما، إنها إجابة على كل الأسئلة التى قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث أو التصريح أو تقييم لهذه المعلومات ثم كتابتها بأسلوب اعلامى مناسب[٢٤].

وهناك عدة أنواع للتغطية الاعلامية من حيث اتجاه المضمون هي:

١ – التغطية المحايدة :

وفيها يقدم الاعلامي الحقائق فقط، أي قصصاً إخبارية موضوعية خالية من العنصر الذاتي الشخصي, أي يعرض الحقائق الأساسية، والمعلومات المتعلقة بالموضوع، من دون تعمق او اضافة أبعاد للموضوع[٢٥].

٢– التغطية التفسيرية :

وفيها يجمع الاعلامي المعلومات المساعدة، أو التفسيرية، إلى جانب الحقائق الأساسية للقصص الإخبارية بهدف تفسير الخبر أو شرحه , حيث تتضمن هذه التغطية وصف الجو العام، المحيط بالحدث، أو وصف المكان، أو وصف الأشخاص، وذكر بعض المعلومات الخاصة بالخبر وعقد المقارنات. [٢٦]

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣- التغطية المتحيزة أو الملونة

وفي هذه التغطية، يركز الاعلامي على جانب معين، من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع، أو يبالغ في بعضها، أو يشوه بعض الوقائع، وقد يخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي، وهدف هذه التغطية هو تلوين، أو تشويه الخبر[٢٧].

لقد أدت الضغوط التي تعرضت لها الموضوعية والتطور التكنولوجي الهائل الذي رافق ثورة الاتصال والمعلوماتية بجانب منافسة الوسائل الاتصال الالكترونية من شبكات إخبارية ومحطات الإذاعة والتلفزيون والمجلات للجريدة مما أصبح في متناول الجمهور الحصول على الأخبار من مصادر مختلفة تمكنه من أن يوازن ويفاضل ويختار إلى تغيير عاداته في التغطية الإخبارية .

وان تطور عملية التغطية الخبرية في تعدد أساليبها أدى إلى بروز مصطلح (تكوين الأخبار) وما يطلق عليه في أدبيات الإعلام (صناعة الأخبار) وهو مصطلح يشير إلى حجم التغطية الإخبارية الهائل ,إن تشابك العوامل الداخلة في صناعة الأخبار وتعدد أساليب إعداد الخبر وسائل الاعلام وهى:

١ – وكالات الأنباء : ويقصد بوكالة الأنباء الوكيل أو الممثل للاعلام وغيرها من وسائل الإعلام، التى تشترك معظمها فيها، وهى تمتلك إمكانيات فنية تسمح لها بجمع الأخبار ونقلها إلى المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية أحياناً مقابل اشتراكات محددة، وتنفرد بالسيطرة على حركة نقل الأخبار العالمية أربع وكالات كبرى هي الاسوشيتد برس الأمريكية، واليونايتد برس انترناشيونال–الأمريكية وروبيترز البريطانية ، ووكالة الأنباء الفرنسية [٢٨].

٢- الإذاعات المحلية والأجنبية

لعل أبرز أمثلة هذا التعاون، ما يتم فى حقل الأخبار، فكما أن الطبيعى أن تذكر الإذاعة والتليفزيون نقلاً عن الاعلام بعض الأخبار المهمة، فكذلك يكون من الطبيعى أن تستعين الاعلام بشكل يومى بهذين المصدرين المهمين[٢٩].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الاعلام مفهوم متعدد المعاني ، فهو (قائم منذ ان وجد الانسان على وجه الدنيا لكن وسائله هي التي تطورت باختراع الطباعة ، والاجهزة الالكترونية ، والاقمار الصناعية تطورا مذهلا زاد معه اهتمام العلماء والباحثين بهذه الظاهره القديمة ومحاولة اخضاعها للدراسة – العلمية) [٣٠]

والاعلام في اللغة (الاطلاع على الشيء فيقال ، اعلمه بالخبر ، اي ا طلعه عليه ، ومعناه في المصطلح الدارج ، هو اطلاع الجمهور بايصال المعلومات اليهم عن طريق وسائل متخصصة بذلك ، فينقل كل ما يتصل بهم من اخبار ومعلومات تهمهم وذلك بهدف توعية الناس ، وتعريفهم ، وخدمتهم بأمور الحياة) [٣١].

فالاعلام كما يراه العالم الالماني اوتوجروت (هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ، ولروحها ، وميولها ، واتجاهاتها في نفس الوقت) [٣٢]

وللاعلام وسائل تساعده على تحقيق معناه في المجتمع ، وتعرف وسائل الاعلام Mass Media على انها (تلك الوسائل التي تقدم المعلومات والحقائق للناس ، ومن ذلك الصحف ، والراديو ، والتلفزيون ، والسينما ، والكتاب ، ولا تكتفي هذه السائل بتقديم الحقائق ، والمعلومات فقط وانما تقوم ايضا بدور مهم في الترفيه ، والاعلام ، والتعليم ، والتوجيه ، والارشاد) [٣٣].

في حين يؤكد الدكتور حامد زهران على ان الاعلام (هو عملية نشر ، وتقديم معلومات صحيحة ، وحقائق واضحة ، واخبار صادقة ، وموضوعات دقيقة ، ووقائع محددة ، وافكار منطقية او اراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام) [٣٤].

ان المفهوم الاجتماعي للاعلام بقوله انه قد (نشأ تلبيه لحاجة الانسان الى الاتصال ، وهو حاجة انسانية نشأت منذ نشوء المجتمعات البشرية ، حاجة الفرد لكي يتصل بغيره من الافراد يتبادل معهم المعلومات ، والافكار ، ويعبر عما في نفسه ، ويتلقى من الاخرين ما لا يعرف ، ويعطيهم ما يعرف ، ثم حاجة الجماعة لتتصل بعضها مع البعض الاخر لتحقيق نفس الغرض) [٣٥].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ان الاعلام ووسائله قد نشأ تلبية لحاجة الناس الىالاتصال ، وهذه الحاجة بدأت منذ بدأ نشوء المجتمعات الانسانية [٣٦].

فاعلام ليس وليد الساعة ، لانه عملية قديمة قدم الانسان نفسه ، وهو حاجة تولدت من كون الانسان اجتماعي بطبعه .

واذا ما تتبعنا تاريخ الانسان ، والحضارات الانسانية ، ومنذ استقرار الانسان ونشوء الاسرة ، فالقبيلة ، فالدولة ، وما احتواه هذا التطور من العلاقات الاجتماعية من البساطة الى التشابك في المصالح وتعدد المشاكل ، كان لابد من وجود تنظيم لتلك العلاقات ووسيلة لتوضيح ونقل وجهات النظر المختلفة [٣٧].

أزمة المياه في العراق:

ان العراق دولة (مصب) فانه سيكون الأكثر تضرراً من هذه السياسات اذا لم يضمن حقه من قبل دولة (المنبع) تركيا، لكن هذه الحقوق لم تحترمها تركيا بالرغم من وجود أكثر من ١٣ معاهدة وبيان مشترك موقعة من قبل تركيا لضمان حقوق كل من سوريا والعراق.

وفيما يأتي أهم المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الموارد المائية في العراق الناجمة عن ماقامت به تركيا من مشاريع سدود وخزانات على نهري دجلة والفرات، والتي تشكل تهديداً مباشراً للأمن المائي في العراق :

١-مشكلة العجز المائي :

يواجه العراق اليوم اخطاراً حقيقية كونه يعتمد على مياه مصادرها بالكامل تقع خارج حدوده . فالعراق يعتمد في حاجاته الى المياه على نهري دجلة والفرات، وهذان النهران شكلا أهمية كبرى في تاريخه والذي سمي ببلاد ما بين النهرين، وبلاد الرافدين ولما كانت مصادر ومنابع هذين النهرين تقع خارج حدود العراق الأقليمية فهذا يعني عدم استطاعته التحكم بمنابعهما ومصادرهما وبالمشاريع المقامة عليهما خارج حدوده.

وتنحصر مشكلة مياه نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق، فالعراق يستغل في الوقت الحاضر ٣٣,٤% من مياه هذا النهر أي ما يعادل ٨,٦ مليار م^{٣}، على الرغم من ان النهر الذي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يبلغ طوله ٢٣٣٠ كم يجري اطول مسافة في اراضي العراق وهي ١٢١٣ كم مقابل ٤٤٢ كم في الأراضي التركية و٦٧٥ كم في الأراضي السورية. كما ان مساحة حوضه في العراق هي الأكبر (٤٦,٣ % من مساحة الحوض الكلية البالغة ٤٤٤كم^{٢}) ، وتبلغ حاجة العراق وحقه المشروع من مياه الفرات ١٣ مليار م^{٣} تمثل٣٨% من محمل موارد العراق المائية(٣٨).

علماً بأن العراق تاريخياً كان يصله من نهر الفرات مايقارب ٣٠ مليار م^{٣} في السنة من المياه ، ومن نهر دجلة ما يقارب ٢٠ مليار م^{٣}، يضاف الى ذلك مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة داخل العراق كالزاب الكبير والصغير ونهر ديالى لتصل حصة نهر دجلة من المياه الى ٤٠ مليار م^{٣} ، لكن خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة قلت هذه الكميات بشكل كبير وبالأخص في نهر الفرات الذي المخفض منسوبة الى أكثر من ٦٦٠% ، إذ وصل الى ٤ مليارات م^{٣} فقط(٣٩).

لقد أدت مشكلة الخفاض الوارد السنوي لمياه نهري دجلة والفرات الى رداءة نوعية المياه ، حيث ازدادت الاملاح الذائبة فيها ، وكذلك المواد الصلبة الأخرى، فضلاً عن ان حوضي النهرين يقطنه العديد من السكان ، وتنتشر فيه الأنشطة الزراعية والصناعية، لذلك فهما يتعرضان إلى مختلف مصادر التلوث التي تؤثر في نوعية المياه ، ومما يزيد الأمر سوءاً هو التوسع في المشاريع التنموية التركية، وهو ما أثر في نوعية المياه في كل من سوريا والعراق بحكم موقعهما الجغرافي وسط وأسفل العربى .

جدير بالذكر ان موارد العراق المائية عام ١٩٩٠ كانت محدود ٤٢,٥٦ مليار م^{٣} وعدد سكانه ٩ (مليون نسمة ، ومع تزايد عدد السكان الى ٢٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ فان الموارد المائية عجزت عن تلبية احتياجات ذلك العام والبالغة نحو ٤٧,٣٣ مليار م^{٣}، وكذلك سيكون الحال عام ٢٠٢٥ حيث سيلغ الاحتياج المائي للعراق حوالي ٥٧,٨٤ مليار م^{٣} وعدد سكانه ٤٨ مليون نسمة ، بما يعني وجود عجز في المياه الواردة الى العراق ستبلغ ٢٧ /١٥ مليار م^{٣} في عام ٢٠٢٥ في حالة استكمال المشاريع التركية لاستثمار مياه النهرين من دون التوصل لاتفاقية تحدد قسمة عادلة لتلك المياه(٤٠) .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وبهذا فان العراق بدأ ينتقل من حالة الاستقرار المائي الى حالة العجز المائي المستقبلي ، وذلك بسبب مخاطر المشاريع التركية وتأثيرها في نقص كمية المياه الواردة الى العراق فضلاً عن تردي نوعيتها . ان هذا الوضع يتطلب من الجهات ذات العلاقة القيام بحث تركيا على ضرورة التوصل الى ابرام اتفاقيات ملزمة بضمان الأمم المتحدة لتقسيم الموارد المائية المشتركة بينها وبين الدول المتشاطئة معها قسمة عادلة ، وذلك بالرجوع الى معاهدة لوزان والمعاهدات والبروتوكولات الاخرى مثل معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦، وبروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا عام ١٩٧١ وبروتوكول التعاون بين سوريا وتركيا لعامي ١٩٨٧ و١٩٩٣ وغيرها.

٢-مشكلة التحكم التركي بمياه نهري دجلة والفرات:

ان مشروعات تركيا المائية التي نفذتها على نهري دجلة والفرات تتيح لها فرصة التحكم بتصاريف هذين النهرين وذلك باطلاق ما تشاء من المياه من خزاناتها المقامة على النهرين مما يؤدي الى تذبذب في الوارد المائي الى العراق، وهذا بدوره يؤدي الى تعثر تنفيذ الخطط الزراعية ، حيث تشير الدراسات التي اعدتها وزارة الخارجية التركية عام ١٩٩٧ الى ان التحكم المطلق في المياه التي تتدفق من محطات القوى المائية الخاصة بتلك السدود يكون على وفق الحاجة الى الطاقة الكهربائية التي سيتم تشغيل وحدات التوليد فيها ، فعند زيادة الحاجة إلى الكهرباء يتم تشغيل كامل الوحدات المقامة على سد أتاتورك مثلاً البالغ عددها ٨ وحدات ، وفي حالة عدم الحاجة يتم الاكتفاء بتشغيل واحدة أو اثنتين من هذه الوحدات، وهو ما يعني أن التصريف المطلق لن يكون ثابتاً وبمعدلاته الطبيعية. كما تدعي تركيا ان الهدف من اقامة سدودها هو تنظيم جريان مياه دجلة والفرات بأن تتراوح ما بين ٢٠٠ . ٢٠٠٠ م^{٣} / ثا للطلب على الطاقة[٤١] . أما اذا كان التدفق قليلاً أصلاً في فتنج عن ذلك كلفة مترتبة على شراء اعداد من المضخات الصغيرة أو اتخاذ اجراءات أخرى لمواجهة النقص أو التخفيف من الاضرار المتوقع حدوثها[٤٢]. كما ان تحقيق الهدف التركي بتشغيل الوحدات يحتاج إلى تكرار قطع المياه مرات عديدة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والتحدي أو الخطر الأكبر هنا يكمن في ان تركيا تستطيع في حالة الأزمات وعلى ضوء الطاقة التخزينية التي ستتوفر لديها بعد اكمال السدود من الحاق اضرار بكل من سوريا والعراق ، ومن ذلك امكانية احداث فيضانات في النهر باطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب حوضه ، كما ان انهيار السدود في اعالي النهر لأي سبب كان سيعني انطلاق الخزين المائي كاملاً وبصورة غير مسيطر عليها وخلال مدة قصيرة وورود تصاريف عالية جداً في حوض النهر الى سوريا والعراق، وهو ما يؤدي الى تدمير ما يعترضها من منشآت أو مدن أو قرى وغيرها .

كما ان تحكم دولة المنبع بتصاريف المياه من الممكن أن يؤثر في وضع ميزانيات خاطئة بسبب المعلومات غير الدقيقة ، وذلك كون العملية المتعلقة بالمياه متشعبة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية .

٣-مشكلة التأثير على ادارة الموارد المالية :

ان التحكم التركي بتصاريف مياه نهري دجلة والفرات سيؤثر على ادارة الموارد المائية في العراق. ولو توافرت الكميات المطلوبة من الموارد المائية في الوقت المناسب لما كان هناك سبب الحاجة الانسان الى ادارة الموارد المائية.

وتكمن المهام الأساسية لادارة المياه في الآتي :

أ- تحقيق الموازنة المائية، وهذه تعتمد على توقعات عرض المياه المتاحة والطلب عليها.

ب- درء الأخطار الناجمة عن المياه الفائضة أثناء السنوات الرطبة (المطيرة) وتخزينها للاستفادة منها اثناء السنوات الجافة.

ج - المحافظة على نوعية المياه من التدهور والتلوث .

وقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تحولاً كبيراً في التوجه العراقي نحو إدارة الموارد المائية ، وقد تجسد هذا التوجه في انشاء عدد من المشاريع الأروائية، واعادة ترميم المشاريع القديمة وصيانتها ، وتقليل الضائعات المالية ... الخ ، من أجل تحقيق أفضل استثمار ممكن المياه دجلة والفرات .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ولغرض تأمين احتياجات العراق المائية فقد أقام العراق العديد من السدود والمشاريع المائية في مقدمتها سدود الهندية والقادسية والرمادي ومشروع الحبانية وقناة الثرثار وسد الموصل، التي تزود نهر الفرات به ٦ مليارات م" من مياه نهر دجلة بعد انخفاض منسوبه في فصل الجفاف[٤٣].

٤-المشاكل ذات الطابع الخارجي :

أما على المستوى الخارجي فلم تستجب تركيا لاعتراضات كل من العراق وسوريا على تنفيذها المشاريعها المائية. بالرغم من وجود عدد من المعاهدات والبروتوكولات والنصوص الموقعة منذ عام ١٩٢٠ حتى النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي، وكلها تؤكد اذا ما عرض الموضوع على المحافل الدولية يتوجب على تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين وتوزيع مياههما بين البلدان الثلاثة (العراق، سوريا، تركيا)، كما انه لا يحق لأية دولة متشاطئة ان تقوم باستثمار الموارد المشتركة باسلوب يلحق الضرر بالآخرين ، وقد رفضت تركيا هذه الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١[٤٤] . وظلت تتمسك بحق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات التي تجري في أراضيها، وبأن ما تمرره من مياه الى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجباً ، وبناءً عليه فهي ترفض مبدأ القسمة العادلة لتوزيع المياه وتصر على مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه.

وهناك معاهدات واتفاقات عدة حول دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق . الا ان أبرزها اربع اتفاقيات هي[٤٥]:

أ- المعاهدة الفرنسية – البريطانية أو (معاهدة باريس) في١٩٢٠/١٢/٢٣، حول استخدام مياه دجلة والفرات.

ب- معاهدة لوزان في ٢٤/٧/١٩٢٣، التي تلزم تركيا في المادة (١٠٩) بوجوب اخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت في القيام باعمال انشائية على نهري دجلة والفرات.

ج-المعاهدة الفرنسية – التركية أو (معاهدة حلب) في ١٩٣٠/٥/٣ ، التي تشير الى حق سوريا في مياه دجلة.

د- المعاهدة التركية – العراقية في١٩٤٦/٣/٢٩ ، التي تلزم تركيا في المادة (٥) باطلاع العراق على خططها بشأن اقامة المنشآت وصيانتها على نهري دجلة والفرات.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

لقد سعى العراق منذ وقت مبكر مع الدول المتشاطئة (تركيا وسوريا) للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل الى اتفاق يضمن حصص البلدان الثلاثة في مياه النهرين طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وعلى الرغم من ان المفاوضات قد بدأت في اوائل الستينيات من القرن الماضي الا أنها لم تثمر اتفاقاً يحدد حصة كل دولة من الدول المتشاطئة حتى اليوم، اذ تشكلت لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا وسوريا وكان الهدف من تشكيل اللجنة هو التوصل إلى قسمة عادلة للمياه المشتركة، إلا إن اللجنة توقفت عن العمل عام ١٩٩٢ بعد إن عقدت ستة عشر اجتماعاً دون التوصل إلى نتيجة.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١- ان التحكم التركي بتصاريف مياه نهري دجلة والفرات سيؤثر على ادارة الموارد المائية في العراق. ولو توافرت الكميات المطلوبة من الموارد المائية في الوقت المناسب لما كان هناك سبب الحاجة الانسان الى ادارة الموارد المائية.

٢- نستنتج ان التطابق بين مفهومي الاعلام والسياسة الاعلامية الاتصالية من خلال أهم الملامح المشتركة في ما بينها وهي ان ارتباط الاعلام بالسياسة ارتباطاً وثيقاً .

٣- ان تولي الحكومات أهمية كبيرة للاعلام بعدِّ الوجه الآخر للسياسة مما ينعكس بشكل كبير حول أزمة المياه وإظهارها للرأي العام الداخلي والعالمي وإعطاء صدى كبير حول المشاكل التي تسببها أزمة المياه والتجاوزات الحاصلة في دول المنبع .

٤- تستمد السياسة الاعلامية خصوصيتها من النظام السيالسي والذي يستند على جميع الجوانب التي تتعلق بالمشاكل والأزمات خصوصاً أزمة المياه التي ترتبط بجميع جوانب الحياة.

٥- تتبع السياسة الاعلامية من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بها وتترجم في السياسة الاعلامية ارادة السلطة السياسية ونظامها الدستوري والقانوني .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ثانياً: التوصيات:

١- إذكاء الوعي بأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها وتوعية مستخدمي المياه بضرورة العمل لتحقيق الاستدامة لهذا المورد . من خلال اشاعة ثقافة ترشيد الاستهلاك لضمان استدامتها للاجيال القادمة.

٢- ينبغي ان توجه ثقافة ترشيد الاستهلاك بالدرجة الأولى الى القطاع الزراعي كونه المستهلك الاكبر للمياه في العراق ، واذا ما استمر الاستهلاك الزائد لقطاع المياه دون احداث تغيير فإن ذلك سيعرض القطاع الزراعي الى الخطر فضلا عن باقي الاستعمالات الأخرى ، ولهذا يتوجب على الدولة والمؤسسات الاخرى والمستهلك ان تشيع ثقافة ترشيد الاستهلاك للتكيف مع المرحلة القادمة اذ ان ادراك المواطن لدوره في مواجهة المشكلة المائية ، يمكن ان يساهم في تأخير الأزمة المائية .

٣- يجب اعتماد نظم الري الحديثة والتي اصبحت الآن ضرورة ملحة لتقليل الهدر المائي بسبب شحة المياه وزيادة الحاجة الى المياه والغذاء لاطعام الاعداد السكانية المتزايدة بسرعة والتزايد موسم الجفاف ، ولهذا يتطلب الامر زيادة كفاءة الارواء ومحاولة تقليل ملوحة التربة نتيجة تدني نوعية مياه الري.

٤- إتباع التنويع الإعلامي سواء كان من خلال الإعلام المرئي أو المسموع أو المقروء ليسلط الضوء على أزمة المياه في العراق.

٥- يجب أن تتبنى الحكومة إستراتيجيات إعلامية وسياسات إعلامية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي والذي من خلاله تسترجع الحقوق التاريخية والجغرافية لمياه العراقي لنهري دجلة والفرات.

الهوامش:

١ الحسن، الاعلام والدولة ص٣٦٥.

٢ الهيتي، الاتصال بالجماهير في العراق، ص١ .

٣ حسين، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العامالقاهرة ص٣٣ .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٤ لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني العربيص٢١.
٥ المجيد، سياسات الاتصال في العالم الثالث ص٣ .
٦ ابو اصبع، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة ص٣٥٥ .
٧ اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال، ص٧٨ .
٨ الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، ص٤٦ .
٩ البياتي ، الاعلام الدولي والعربي، ص٤٢٦ .
١٠ المصدر السابق ، ص٤٢٧.
١١ المصدر السابق ، ص٦١ .
١٢ د. راسم محمد الجمال ، ص٦٣.
١٣ ابو اصبع، ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي عمان ص ٩٥ .
١٤ البرت ل. هستر واي لان ج. تو، دليل الاعلامي في العالم الثالث، ص١٦٠ .
١٥ د.صالح خليل ابو اصبع، ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي،ص٨٤ .
١٦ المصدر السابق ، ص٨٤-٨٥.
١٧ الداقوقي ، قانون الاعلام – نظرة جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة ص١٠٤ .
(١٨)اديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١ ، ص ١٣٥
(١٩)أديب خضور ، مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة ، المكتبة الاعلامية ، دمشق ، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٥
(٢٠)السيد احمد مصطفى عمر، الكتابة والتحرير الاعلامي رؤية جديدة ، دار القلم للنشر والتوزيع ، دبي، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥
(٢١)فاروق أبو زيد، فن الخبر الاعلامي، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٨ . ص ٣٢
(٢٢)محمد سلمان الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، ٢٠١١ ص ٩٠

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

(٢٣)محمد سلمان الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، مصدر سابق ص ٩٠
(٢٤)محمود أدهم ، الاسس الفنية للتحرير الاعلامي العام ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٢.
(٢٥)جواد راغب الدلو، فن الحديث الاعلامي وتطبيقاته العلمية، مكتبة الأمل التجارية، بيروت ، ٢٠١٢م ص ١٠٧
(٢٦) المصدر نفسه ص ١٠٧.
(٢٧)جواد راغب الدلو، فن الحديث الاعلامي وتطبيقاته العلمية، مصدر سابق ، ص ١٠٧
(٢٨)محمود علم الدين، فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات، ط١، السحاب للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة ، ٢٠١٣م ص ١٠٠
(٢٩) المصدر نفسه ص ٧٨.
(٣٠)شاكر ابراهيم ، الاعلام ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط١ ، موسسة ادم للنشروالتوزيع ، مالطا ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢
(٣١)عبد الفتاح ابو معال ، اثر وسائل الاعلام على الطفل ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص١٣.
(٣٢)فتحي الابياري ، الاعلام العالمي الدعاية ،الطبعة الاولى ، حليم رمل ، الاسكندرية ، ٢٠١٣، ص٢٢. و فتحي الابياري ، الاعلام العالمي ، الدعاية ، ط١ ، حليم رمل الاسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص٢٢
(٣٣)كرم شلبي ، معجم المصطلحات الاعلامية ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٣.
(٣٤)حامد عبد السلام ، علم النفس الاجتماعي ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣٧
(٣٥)مصطفى المصمودي ، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،تونس ٢٠١٧،ص٦٦
(٣٦)مصطفى المصمودي ، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠١٢ ، ص ٦٦
(٣٧)عبد الغنى عبد الغفور ، الاعلام العربي ، واقعه ومهماته ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٣ ، ص٢١

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٣٨- ينظر : حامد عبيد حداد ، دور تركيا في ازمة المياه ... ، مصدر سبق ذكره . ص٤٤.

٣٩- المصدر نفسه . ص٤٥ .

٤٠- منذر خدام الأمن المالي العربي – الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، شباط / فبراير ٢٠٠١ ص ١٦.

٤١- ينظر: حامد عيد حداد السياسات المالية التركية ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩٨.

٤٢- المصدر نفسه، ص ٧٩٨.

٤٣- جمال داود سلمان ، أزمة المياه وانعكاساتها على الأمن العربي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، المجلد الأول، العدد الأول : ٢٠٠٢ ص ٦.

٤٤- المصدر نفسه ، ص ٦ .

٤٥- منذر خدام ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ .

المراجع:

١- الحسن، محمد (الاعلام والدولة) دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠١٦

٢- الهيتي، خالد (الاتصال بالجماهير في العراق)، دار المريخ للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٣- حسين، صادق (الاعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام) القاهرة ، ١٩٩١.

٤- لبيب، سالم (دراسات في العمل التلفزيوني) دار العربيص، ١٩٩٥

٥- المجيد، منهل (سياسات الاتصال في العالم الثالث) دارالشروق ، ٢٠١٨

٦- ابو اصبع، (الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة) دار صفا عمان ٢٠٢٠

٧- اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال، ص٧٨

٨- الجمال، شوان (الاتصال والاعلام في الوطن العربي)،٢٠١٧

٩- لبياتي ،محمود (الاعلام الدولي والعربي) ، ١٩٩٣

١٠- ابو اصبع،(ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي) ٢٠١٩عمان .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١١- البرت ل. هستر واي لان ج. تو،(دليل الاعلامي في العالم الثالث)، ٢٠١٦
١٢- صالح خليل ابو اصبع، (ادارة المؤسسات الاعلامية في الوطن العربي)،٢٠٢٢
١٣- الداقوقي ، (قانون الاعلام – نظرة جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة) ٢٠٢١ .
١٤- اديب مروة، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١ ، ص ١٣٥
١٥- أديب خضور ، مدخل إلى الصحافة نظرية وممارسة ، المكتبة الاعلامية ، دمشق ، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٥
١٦- السيد احمد مصطفى عمر، الكتابة والتحرير الاعلامي رؤية جديدة ، دار القلم للنشر ، دبي، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥
١٧- فاروق أبو زيد، فن الخبر الاعلامي، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٨ . ص ٣٢
١٨- محمد سلمان الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ، ٢٠١١ ص ٩٠
١٩- محمد سلمان الحتو، مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها، مصدر سابق ص ٩٠
٢٠- محمود أدهم ، الاسس الفنية للتحرير الاعلامي العام ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٢.
٢١- جواد راغب الدلو، فن الحديث الاعلامي وتطبيقاته العلمية، مكتبة الأمل التجارية، بيروت ، ٢٠١٢م ص ١٠٧
٢٢- جواد راغب الدلو، فن الحديث الاعلامي وتطبيقاته العلمية، مصدر سابق ، ص ١٠٧
٢٣- محمود علم الدين، فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات، ط١، السحاب للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة ، ٢٠١٣م ص ١٠٠
٢٤- شاكر ابراهيم ، الاعلام ووسائلـه ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط١ ، موسسـة ادم للنشروالتوزيع ، مالطا ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢
٢٥- عبد الفتاح ابو معال ، اثر وسائل الاعلام على الطفل ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٩ ، ص١٣.
٢٦- فتحي الابياري ، الاعلام العالمي الدعاية ،الطبعة الاولى ، حليم رمل ، الاسكندرية ، ٢٠١٣، ص٢٢. و فتحي الابياري ، الاعلام العالمي ، الدعاية ، ط١ ، حليم رمل الاسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص٢٢

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٢٧-كرم شلبي ، معجم المصطلحات الاعلامية ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٣.

٢٨-حامد عبد السلام ، علم النفس الاجتماعي ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٣٧

٢٩-مصطفى المصمودي ، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،تونس ٢٠١٧،ص٦٦

٣٠-مصطفى المصمودي ، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠١٢ ، ص ٦٦

٣١-عبد الغنى عبد الغفور ، الاعلام العربي ، واقعه ومهماته ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٣ ، ص٢١

٣٢-منذر خدام الأمن المالي العربي – الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، شباط / فبراير ٢٠٠١ ص ١٦.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.